



## لقاء سيدة الجبل علم وخبر رقم 143

بيان  
الإثنين 15 تموز 2019

عقد "لقاء سيدة الجبل" اجتماعه الأسبوعي في مكاتبه في الأشرفية بحضور السيدات والسادة، إدمون رباط، أشرف ريفي، أمين محمد بشير، إيلي الحاج، إيلي قصيفي، بهجت سلامة، ربي كباره، رضوان السيد، حسان قطب، حسين عطايا، حُسن عبّود، سعد كيوان، سامي شمعون، سيرج بو غاريوس، طوني الخواجه، طوني حبيب، سيرج غاريوس، سناء الجاك، كمال الذوقي، ميّاد حيدر، غسان مغبغب، فارس سعيد، ميشال الخوري، وأصدر البيان التالي:

في ظروف وطنيّة وإقليمية حرجة يعمل حزب الله على تأمين مصالحه على حساب الشعب اللبناني من خلال وضع يده على الدولة اللبنانية والتي أصبحت مُحكمة بعد ما سُمّي بالتسوية الرئاسية في العام 2016 وما تبعها.

ومن خلال هذا الدمج يجعل من الشعب اللبناني أكياس رمل في مواجهة خصومه في كل أنحاء العالم وآخرها إعتبار أن العقوبات الأميركية التي طالت نائبين حاليين وقيادي أمني هي "إهانة للبنان" ومطالبة الدولة "الدفاع عن نفسها" كما جاء في كلام السيد حسن نصرالله.

أردنا من خلال إجتماعنا اليوم مطالبة الكتل النيابية خاصة تلك التي شاركت في صناعة التسوية بالتمسك بمصلحة لبنان واللبنانيين قبل مصلحة حزب الله فالعقوبات الأميركية تطال نواباً منتخبين من حزب الله ولا تطال المجلس النيابي، وخصوص حزب الله هم خصوم حزب الله وليسوا خصوم الشعب اللبناني.

إن مسؤولية نواب الأمة في إعادة رسم الحدود بين الجمهورية اللبنانية وحزب الله هي مسؤولية تاريخية وهذا الفصل ممكن إذا وجدت الإرادة كما حصل في حرب تموز بين حكومة الرئيس السنيرة وحزب الله.

اليوم ندعو نواب الأمة للتحرك قبل فوات الأوان والعمل على إقناع العالم أن الجمهورية اللبنانية شيء وحزب الله شيء آخر.

**أولاً-** تأتي هذه الدفعة الأخيرة من العقوبات الأميركية على ثلاث من قيادات حزب الله، من بينهم نائبان في البرلمان اللبناني، في سياق الضغوط المتبادلة على حافة الهاوية بين الإدارة الأميركية والنظام الإيراني. وإنّ يعتبر الجانب الأميركي أن حزب الله اللبناني يشكل ذراعاً رئيسية للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية، فإن الحزب لا ينكر هذه الصفة، لا سيما في معرض تبريره لتدخلاته الأمنية والعسكرية في كثير من البلدان العربية، وإن ربط الحزب هذا التبرير بمسوغات ايديولوجية، تعنيه وحده من دون سائر اللبنانيين.

**ثانياً-** ومعلوم أيضاً أن مثل هذه العقوبات مرشحة لأن تشمل مزيداً من الكوادر السياسية والعسكرية في الحزب، ومن المتعاونين سياسياً ومالياً مع الحزب من بين اللبنانيين، بحسب تسريبات أميركية تجاوزت التلميح إلى التصريح أحياناً.

**ثالثاً-** الجديد في المنحى الأخير من هذه العقوبات أنها تطلب من الدولة اللبنانية، بمؤسساتها الشرعية، قطع العلاقة مع الحزب، في حين أن وجود الحزب في مؤسسات الدولة يستند إلى شرعية انتخابية. وهذا ما وضع السلطتين التنفيذية والتشريعية في موقف شديد الحرج، كما ظهر من خلال ارتباك مواقف الرئاسات الثلاث وتباينها في الأسبوع الماضي، وكما سيظهر بالتأكيد في مناقشات المجلس النيابي غداً أو بعد غد.

**رابعاً-** تكمن المشكلة في أن الدولة اللبنانية لم تتمكن حتى الآن من قرارها السيادي، رغم انقضاء ثلاثين سنة على اتفاق الطائف ونهاية الحرب الأهلية، ورغم انقضاء 14 سنة على انسحاب الوصاية السورية!

**خامساً-** في مثل هذه الحال، وإلى حين تمكّن الدولة اللبنانية من قرارها السيادي، نعتقد بقوة أن واجبها الدستوري والوطني يحتم عليها الانحياز إلى المصلحة اللبنانية الجامعة.. وذلك بتعيين الحدّ الفاصل والمسافة الواضحة بين مصلحتها ومصلحة الآخرين.

**سادساً-** لقد تمكنت الدولة اللبنانية، في لحظة حرجة سابقاً، من رسم هذا الحدّ الفاصل والمسافة الواضحة. وذلك في حرب تموز 2006، حين حدّدت المصلحة اللبنانية في النقاط السبع التي قام عليها القرار الدولي 1701، فضلاً عن النقطة الأهم وهي اتفاق الطائف... فهل تجرؤ دولتنا، الآن وهنا، على القيام بواجبها وخصوصاً الالتزام بالقرارات 1559 و1757 و1701 و1680؟

**سابعاً-** إن الموقعين على هذا البيان يذكرون نواب الأمة بواجباتهم ووضع السلطة الحالية أمام مسؤولياتها..